ملامح التعاون التركي- الإسرائيلي في الجوانب الأمنية و العسكرية والاقتصادية ١٩٥٥- ٢٠١٠

م.م. ايهاب حسين علي حسين
مديرية تربية بابل

Features of the Turkish-Israeli Cooperation in the Security, Military and Economic Aspects 1955 – 2010

Asst. Lect. Ihab Hussein Ali Hussein
Directorate of Education in Babylon
alehab446@gmail.com

Abstract:

That the policy of the AKP in solving all internal and external problems will reduce Turkey's need for Israel to support it internationally, especially in its accession to the EU, and Turkey began to look at another point of view and a new policy and view itself as a pivotal and influential country at the level European Union.

At the Israeli level, Israel's need for Turkey as an economic market and as a strategic partner with strategic depth in the geopolitical map will make Israel condone all factors that would strain relations with Turkey in order to preserve these relations. Are directly involved in a regional system because they are in conflict with the policy of moving away from engagement in the axes and are therefore likely to have very strong political and economic relations with all the forces that welcome it.

Under the AKP government and its new strategy of foreign policy based on balance of relations and its interest in the internal factor, which plays a large role in the popularity of the Palestinian cause, the Turkish foreign policy has tended towards the Palestinian cause. Turkish-Israeli relations, and reached the point of public criticism by politicians in both countries, and even linking Turkey and the Syrian-Israeli peace process to lift the siege on the Gaza Strip. The Turkish position on the Palestinian issue over the past few years, especially since the arrival of the AKP at the end of 2002, has been steadfast in defending the Palestinian cause against the Judaization policies of Jerusalem, against settlement policies in the West Bank or against the policies of destruction and starvation And the isolation of the Gaza Strip, and the effects of the Turkish positions, condemning the Israeli practices in stages, offered Turkey's relations and interests with Israel and the United States to vibrate in all aspects. Turkey considers that it should take this issue into account in an Arab center. Sympathy and attention, and this will be its relationship with Ajawarha Arabs towards the Palestinian issue, which is one of the important issues in that period, the interaction of relationship

key words : International Relations, Triple spear, Treaties, Traditional policies, Joint cooperation, Spyware, Turkish diplomacy, Security cooperation, Common Economy, Regional States.

الملخص:

أن سياسة حزب العدالة والتنمية في حل كل المشكلات الداخلية والخارجية، سيقلل من حاجة تركيا لإسرائيل في دعمها على مستوى دولي، خصوصاً في انضمامها للاتحاد الأوروبي والتي بدأت تركيا تنظر له نظرة أخرى وبسياسة جديدة، ونظرتها لنفسها كدولة محور ومركز لها تأثيرها على المستوى الأوروبي.

أما على المستوى الإسرائيلي، فإن حاجة إسرائيل لتركيا كسوق اقتصادي وكشريك استراتيجي له عمقه الاستراتيجي في الخارطة الجيوسياسية، سيجعل إسرائيل تتغاضى عن كل العوامل التي من شأنها أن توتر العلاقات مع تركيا من أجل المحافظة على هذه العلاقات ووفقاً لمنطلقات السياسة التركية الجديدة، فإن تركيا ترفض أن تكون طرفاً مباشراً في منظومة إقليمية؛ بسبب تعارض ذلك مع

سياسة الابتعاد عن الانخراط في المحاور، وبالتالي فإن المرجح أن تكتفي بعلاقات سياسية واقتصادية قوية جداً مع جميع القوى التي ترحب بذلك.

وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية واستراتيجيتها الجديدة في السياسة الخارجية القائمة على التوازن في العلاقات، واهتمامها بالعامل الداخلي والذي تلعب القضية الفلسطينية دور كبير في مدى التأييد الشعبي للحزب، فقد أصبحت السياسة الخارجية التركية تميل باتجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي فقد أصبح للقضية الفلسطينية دور مؤثر في العلاقات التركية – الاسرائيلية، ووصل التأثير إلى حد الانتقادات العلنية من قبل الساسة في كلا الدولتين، بل وربط تركيا عملية السلام السورية الاسرائيلية برفع الحصار عن قطاع غزة .لقد اتسمت المواقف التركية من القضية الفلسطينية طوال الأعوام القليلة الماضية، ولا سيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية سنة ٢٠٠٢، بالثبات في الدفاع عن القضية الفلسطينية ضد سياسات التهويد في القدس، أو ضد سياسات الاستيطان في الضفة، أو ضد سياسات التدمير والتجويع والعزل في قطاع غزة، ووصلت تأثيرات المواقف التركية المنددة قولاً وفعلاً بالممارسات الاسرائيلية إلى مراحل عرّضت علاقات تركيا ومصالحها مع إسرائيل والولايات المتحدة للاهتزاز، في جميع الجوانب فتركيا تنظر على انها يجب ان تراعي تلك القضية كونها في وسط عربي ويجب ان تبدي جانب من التعاطف والاهتمام، وبهذا سوف تكون علاقتها مع جوارها من العرب علاقة تفاعل اتجاه قضية الفلسطينية التي تعتبر من القضايا المهمة في تلك المدة.

المقدمة:

ان العلاقات الدولية قائمة على المصالح بين الدول وفي مختلف الاصعدة (سياسية واقتصادية وعسكرية)، و تلك المحاور الثلاثة هي اهم الجوانب التي توطد العلاقات بين الدول بصورة عامة، حتى انها تكون اقوى بين الدول ذات المصالح من تلك التي تربطها حدود مشتركة، وهذا ما نراه في العلاقات التركية الإسرائيلية في جميع جوانب التي نصت عليها الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين ولكن هناك طرف يكون هو المستفيد الاكثر او هو المحفز الاقوى لتلك العلاقات، وهنا نلاحظ ان اسرائيل هي الاكثر فعالية واكثر انجذاب لهذه العلاقة كون انها تريد الاطلاع على المصالح والعلاقات في الدول الحدودية لتركيا خاصة منها الدول العربية، كما انها عملت على تطوير الجانب العسكري بالدرجة الاولى وكأنها تريد ان تربط تركيا بتحالفات دولية معها خاصة في الجانب العسكري، واذا امعنا النظر نجد ان اسرائيل دخلت مع تركيا باتفاقيات وبروتوكولات رسمية وسريعة التنفيذ قياسا بالمواقيت الدولية وهذا يدلل انها تطمح الى امور غابت عن ذهن الاستراتيجية التركية سواء آنيه او مستقبلية.

بعد هذه المقدمة ممكن ان نقول ان العلاقات الدولية قائمة على اساس المصلحة ولكن هذا لا يعني ان كلا الطرفين غير مستفيد بل ممكن ان نجزم انها لا تخلو من فائدة تعم الطرفين وفي مرات نادرة تكون في جانب واحد وهذا ما يمكن تمييز في جانب القوة التي اصبحت تحدد الموازين الدولية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، الرمح الثلاثي، المعاهدات، السياسات التقليدية، التعاون المشترك، التجسس، الدبلوماسية التركية، التعاون الامني، الاقتصاد المشترك، الدول الاقليمية.

المبحث الاول

التعاون الأمني والعسكري (١٩٥٥– ٢٠٠٢)

تعد العلاقات الأمنية والعسكرية من أهم جوانب العلاقات التي تربط تركيا بإسرائيل، والتي بدأت في وقت مبكر جداً وتحديداً بعد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل بسنوات معدودة، أذ تطورت هذه العلاقات بحيث وصلت إلى عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، سواء على المستوى الثنائي بين البلدين، أو على مستوى ثلاثي مع بلدان أخرى، وقد بدأ الحديث عن وجود تعاون عسكري ما بين تركيا و إسرائيل منذ عام ١٩٥٥، وعن توقيع اتفاق عسكري واحتمالية انضمام إسرائيل لحلف بغداد[١]، إلا أن تاريخ التعاون

١) نور الدين محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص١٩٦.

الأمني العسكري بين تركيا وإسرائيل يعود تحديدا لعام ١٩٥٨، إذ تمثل ذلك التعاون بتحالف تحت اسم الاتفاق الإطاري "بين المخابرات الاسرائيلية والمخابرات التركية " ونص الاتفاق على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل المعلومات، وصيانة بعض المطارات التركية من قبل إسرائيل، وبعد مضي ثلاثة أشهر وقعت اتفاقية" الرمح الثلاثي "بين إسرائيل وتركيا وإيران"، نصت على تبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية، وتتبع حركات ونشاطات السوفييت في تركيا ودول الجوار الجغرافي، وتدريب العملاء السريين الاتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، وكيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل[١]، واتسمت فترة الستينيات بنوع من الفتور بين البلدين فيما يخص الجوانب العسكرية والامنية بفعل وقوف تركيا مع العرب في حربها مع إسرائيل، ومساندة أسرائيل للكرد في تحقيق الاستقلال الذاتي، وفي تطور ملحوظ عام ١٩٧٤ قامت تركيا بشراء أسلحة إسرائيلية، وهي عبارة عن دفعة من صواريخ كافير المطورة، ورشاشات خفيفة ومدافع لقواتها البرية[٢]، كذلك قامت تركيا بتعيين مستشاراً عسكرياً لها في إسرائيل بهدف تبادل المعلومات وتقوية العلاقات العسكرية [٣]، وفي أواخر سبعينيات القرن العشرين، نشط تبادلاً للمعلومات بين خبراء إسرائيليين وأتراك حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان، بين المنظمات التركية المعارضة للسلطة التركية ومنظمة التحرير الفلسطينية[٤]، وتلا ذلك تعاوناً عسكرياً في عام ١٩٨٦ حول تطوير الطائرات التركية، فقد تم الاتفاق على تطوير الطائرات F4 بكلفة ٤٠٠ مليون دولار، وكذلك عقدت صفقة شراء قطع غيار أجهزة إلكترونية لطائرات F16 التركية، ووقعَت تركيا وإسرائيل عام ١٩٨٩ اتفاقية بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي، تهدف إلى زيادة التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات التي تهم البلدين [٥].

تعد المدة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، فترة مثالية في العلاقات التركية – الإسرائيلية، وتحديداً على الصعيد الأمني والعسكري، فقد زآر تركيا إسحاق مردخاي– وزير الدفاع الإسرائيلي في منتصف عام ١٩٩٠، والتقى بالقادة العسكريين الاتراك، وتم بحث فكرة إنشاء مشروع مشترك لإنتاج صاروخ" أرو– حيتس المضاد للصواريخ وتمكن الطرفان من الاتفاق على إنتاج هذا الصاروخ، كما حاولت تركيا إقناع إسرائيل لإنتاج صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية، لمواجهة الدول المجاورة الممتلكة للصواريخ الباليستية[٦]، ولذا تشكلت مجموعة العمل الإسرائيلية التركية في عام ١٩٨٩والتي اهتمت بإعداد برامج التعاون المشترك، وقد بحث كل من قائد سلاح الجو الاسرائيلي "هرتسل برد ينفر "مع الجنرالات الاتراك سبل التعاون في مجال الحرب، وتحديث سلاح الجو التركي، وتطوير الصناعات التركية[٧]، والسماح للطائرات الاسرائيلية باستخدام المطارات التركية بغرض التجسس على العراق[٨].

تم توقيع اتفاقية بين إسرائيل وتركيا لمدة خمس سنوات حول الصناعات التركية – الإسرائيلية وذلك في أيلول ١٩٩٢، لصيانة وترميم الطائرات التركية من طراز" فانتوم "بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، ففي أوائل أب ١٩٩٣التقى وزير الدفاع التركي نفزات إياز، ورئيس أركان الجيش التركي دوغان غوريش، وقائد سلاح الجو التركي خالص برهان، بقائد سلاح الجو الإسرائيلي هرزي بودينغر في زيارة سرية قام بها إلى أنقرة، بهدف إيجاد التعاون المشترك ضد حزب العمال الكردستاني حيث وفر قائد سلاح الجو الاسرائيلي معلومات لتركيا حول قواعد حزب العمل الكردستاني في سهل البقاع اللبناني[٩].

---

١) عودة جهاد، التحالف العسكري، الإسرائيلي التركي، مجلة السياسة الدولية، السنة2009 ، العدد١٥٣، ص٣٢٢.

2) Dahl, B. Slutzky, D., Timeline of Turkish-Israeli Relations, 1949– 2006, The Washington Institute for Near East Policy, 2006, P142.

٣) هشام عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل في التسعينيات، مجلة البصائر، لبنان، ٢٠٠١، العدد٢، ص٩٥.

٤) عوني السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية، مجلة الفكر السياسي، لبنان، ٢٠٠٢ العدد١٥، ص٣.

٥) وصال العزاوي، أبعاد التعاون الاسرائيلي التركي، دراسات استراتيجية، بغداد، العدد ٥، ١٩٩٨، ص٢٥٨.

6) Osullivvan, A., Defense Ties with Turkey bolstered, The Jerusalem Post Intaernatio-nal, No.9.1997, P4.

٧) جلال معوض، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، سوريا، العدد٢، ١٩٩٩، ص٣٣.

٨) حبيب كمال، بعد معركة غزة الدور التركي من الجسر إلى العمق، مركز دراسات الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٤٨، لبنان، ١٩٩٨، ص٢٠٥.

9) Nachmani, A., The Remarkable Turkish Israel Tie Middle East Vo1, No.2.1998, p25.

كما توجه دافيد عفري– المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلية إلى تركيا في عام ١٩٩٤، للتحضير لمناورات عسكرية مشتركة، والتي تمت فعلياً في أيار ١٩٩٤، وشهد العام نفسه توقيع اتفاق عسكري بين سلاح الجو الاسرائيلي والتركي[١]، كذلك سجلت زيارة تانسو تشيللر– رئيسة حكومة تركيا –في تشرين الثاني ١٩٩٤، توقيعاً لاتفاق حول التعاون لتبادل المعلومات الأمنية ومكافحة الإرهاب منها[٢]:

١–مكافحة تهريب المخدرات عبر أ راضي إحدى الدولتين.

٢–تبادل المعلومات واتخاذ التدابير الأمنية لحماية المواطنين ضد الممارسات الإرهابية.

٣–تبادل الخبرات التدريبية على وسائل مكافحة الجريمة.

٤–تشكيل لجنة تركية إسرائيلية مشتركة تجتمع دورياً وتبحث في تنفيذ بنود الاتفاق وتطويره.

أما في عام ١٩٩٥ فقد تم عقد صفقة بين تركيا واسرائيل نصت على، تحديث الطائرات التركية من طراز" سوبركوبرا"، وبلغت قيمة الصفقة ١٢٠ مليون دولار، وفي تشرين أول من نفس العام اجتمع المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية دافيد عفري مع قادة الجيش التركي، حيث تم الاتفاق على ثلاث اتفاقيات للتعاون العسكري، تم تسميتها بمجموعة " العمل والتقويم الاستراتيجي"، وكانت هذه المجموعة تهدف بالأساس إلى تنسيق التعاون الاستراتيجي في المجال الاستخباري والمساعدات الاسرائيلية لتدريب الجيش التركي[٣]، وفي نهاية عام ١٩٩٥ أرسلت اسرائيل ٥٠ خبيراً عسكرياً لتقديم الخبرة في محاربة المنظمات المسلحة[٤].

بيد أن عام ١٩٩٦ يعد بداية التحول في العلاقات التركية – الإسرائيلية من خلال اتفاقية شباط١٩٩٦، حيث اعتبرت هذه الاتفاقية بطبيعتها تحولًا نوعياً في العلاقات الاسرائيلية التركية، وأظهرت تركيا بأنها تخلت عن سياستها التقليدية في الموازنة ما بين العرب واسرائيل، فهذه الاتفاقية تعد بمثابة تعاون استراتيجي ما بين تركيا وإسرائيل[٥]، ووجدت تركيا في هذا التعاون فرصة لها لتحديث منظومتها الأمنية والعسكرية، وتطوير قواتها العسكرية التي كانت تعاني من الضعف في نظام الاتصالات ووسائل النقل الضرورية، وتحديث أسلحتها القديمة بأسلحة متطورة، بالإضافة إلى وجود ثلاثة دوافع دفعت تركيا إلى عقد هذا الاتفاق والتي تكمن في[٦].

١- وجود الصراع الداخلي في تركيا بين التيار الإسلامي المتنامي والتيار العلماني الذي تمثله المؤسسة العسكرية.

٢- المشكلات التركية الداخلية وخاصة المشكلة الكردية، ومحاولة تركيا الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع هذه المشكلة.

٣- وجود أكثر من مشكلة بين تركيا وسوريا حول عدة قضايا كالمياه وأمن الحدود والاسكندرونة.

أما إسرائيل فقد وجدت غايتها في هذا الاتفاق لتحقيق طموحاتها في فتح المجال أمام منتجاتها العسكرية وتسويقها، ووسيلة إسرائيلية لممارسة الضغط العسكري على سوريا من خلال وجودها في المناطق التركية[٧]، وفي هذا السياق أعلن جربك بير– نائب القيادة المشتركة للقوات المسلحة التركية –في إحدى الندوات بمعهد البحوث الاستراتيجية بواشنطن فيما يتعلق بهذه الاتفاقية قائلا) "إن هذه الاتفاقية قد ساعدت تركيا على تطوير قدراتها العسكرية، كما أنها قد تساعد إسرائيل على تحقيق هدفها الأول في سوريا، وهدفها الثاني في ايران"، وأضاف": أن تركيا بمقتضى هذه الاتفاقية يمكنها الاستفادة من تجارب إسرائيل مع لبنان في حماية حدودها مع العراق"[٨].

---

١٠) بابيس دانييل، بروز التعاون التركي الاسرائيلي، مجلة البيان، الكويت، العدد ١٢٥، ١٩٩٨، ص٢١٧.

١١) جلال معوض، المصدر السابق، ص ٣٥.

٣) وصال العزاوي، المصدر السابق، ص٣٠٢.

٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

3) Sowsal, I., Turkish Arab Diplomatic after the Second World East Foundation for Studies on Turkish (1945 - 1986), Burgue Publishing, p165.

٦) جلال معوض، المصدر السابق، ص٣٤.

5) Dahl, B. Slutzky, Ibid, p154.

8) Sowsal, Ibid, p201.

لقد شملت بنود الاتفاقية لعام ١٩٩٦، تغطية مجالات عسكرية متعددة تشمل سلاح الجو وسلاح الأرض والسلاح البحري والنظام الاستخباري، حيث كانت من أهم الجوانب التي شملها جانب التطوير في الاتفاق تتعلق بالمدفعية والمدرعات وصناعة الطائرات ونظم الصواريخ والتسليح، وقد أخذ هذا التعاون الشكل المؤسسي، وتم تشكيل لجان مختصة للإشراف والمتابعة على مجالات (التدريب، التسليح، والمجال الاستخباري)، إن الاتفاق التركي الاسرائيلي الموقع عليه من قبل الطرفين يقضي بتحقيق التعاون في مجالات التدريب والتطوير العسكري وتبادل والتصنيع العسكري والتبادل الأمني والاستخباري للمعلومات[١].

شهد العام ١٩٩٦ مناورات عسكرية مكثفة ومنظمة بهدف تدريب قوات كلا البلدين، واستمرت هذه التدريبات مناورات جوية مشتركة، شاركت فيها طائرات إسرائيلية من طراز F16، لمدة أربعة أسابيع في تركيا، وقامت طائرات تركية بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع طائرات السلاح الجوي الاسرائيلي فوق الأجواء الإسرائيلية، في القواعد العسكرية في النقب، وقد نفذت هذه الطائرات سلسلة من التدريبات الجوية مع الطائرات الاسرائيلية، واستمرت التدريبات الجوية بين البلدين، ففي عام ١٩٩٧ تمكن الطيران الاسرائيلي من قيام ١٢٠طلعة جوية، في الأجواء التركية، وكذلك الحال بالنسبة للطائرات التركية، حيث قامت بنفس العدد من الطلعات الجوية في الأجواء الاسرائيلية، أيضاً قام سلاح البحرية التركي – الاسرائيلي بإجراء مناورات مشتركة عام ١٩٩٧، حيث قامت خمس سفن تركية على متنها ألف ملاح من القوات البحرية التركية بصحبة ٣ فرقاطات وغواصة وسفن إمداد بزيارة إلى ميناء حيفا، وقد أجلت المناورات بسبب فوز أربكان في الانتخابات، ومن ثم تم إجراؤها في عام ١٩٩٨، وشاركت فيها كل من القوات البحرية الأمريكية ولإسرائيلية والتركية وشارك والأردن بصفة مراقب، وقد أطلق على هذه المناورات اسم "حورية البحر"، وفى عام ١٩٩٨ تطور التعاون العسكري الجوي بين البلدين، وأصبح بمقدور الطائرات التركية إجراء تدريبات في المطارات الإسرائيلية دون مشاركة الطائرات بالتوجه إلى إسرائيل لإجراء تدريبات عسكرية على طائرات F16الاسرائيلية، وقد قامت ٦ طائرات تركية من طراز F16 بهدف تدريب الطيارين الأتراك على القيام بعمليات هجومية على أهداف وهمية لبطاريات الصواريخ واستمرت التدريبات عدة أيام في عام ٢٠٠١ حيث تم إجراء العديد من المناورات البحرية بين البلدين خلال ٢٠٠١ بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصل(باديدا يادي) قائد القوات البحرية الإسرائيلية إلى تركيا للتحضير للمناورات البحرية الثلاثية التي تمت بين القوات البحرية التركية والاسرائيلية والأمريكية، ومشاركة الطائرات الحربية، وأطلق عليها اسم" عروس البحر"، وكان الهدف من هذه المناورات هو رفع مستوى القوات البحرية، وتنمية قدراتها على القيام بعمليات إسناد ودعم وإنقاذ وتطورت المناورات والتدريبات الجوية بين سلاحي الجو التركي والاسرائيلي، ففي عام ١٩٩٩ أكدت مصادر في وزارة الدفاع الأمريكية عن وجود اتفاق سري اسرائيلي – تركي لإقامة قاعدة جوية إسرائيلية شرق تركيا، والهدف من هذه القاعدة مراقبة الأجواء العراقية والسورية، وقد أعربت سوريا على لسان وزير خارجيتها فاروق الشرع عام ١٩٩٩ عن قلقها تجاه التعاون التركي الاسرائيلي وفي عام ٢٠٠١ بدأت مناورات عسكرية ضخمة بين سلاح الجو الأمريكي والتركي والإسرائيلي لمدة أسبوعين، حيث تم تدريب في هذه المناورات على كافة المهام القتالية، بهدف تنمية القدرات للقيام بعمليات مشتركة، وتم خلال هذه المناورات استخدام أنظمة (أكميي) إسرائيلية الصنع، التي اشترتها تركيا من اسرائيل، وهذه الأنظمة قادرة على بث الصور الجوية مباشرة إلى غرفة القيادة.[٢].

مجال التصنيع والتسليح:

بدأت إسرائيل عام ١٩٩٧ بتزويد تركيا ٤٠ صاروخ من صواريخ بوب أي 1 حتى نهاية السنة كمرحلة أولى و ٦٠ صاروخ في السنة القادمة بالإضافة إلى خطة لإقامة خط إنتاج في تركيا لإنتاج الصاروخ بوب أي 2 وتقدر قيمة الصفقة بحوالي ٥٠٠ مليون دولار، على أن يتم استخدام هذه الصواريخ وفي حال توفر معدات الإطلاق الضرورية فإنه سيكون بالإمكان استخدام صواريخ طائرات

٧) محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركية - الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، مجلد ١٠، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، تموز ١٩٩٨.
١) عبدالرحمن هواري، التحالف الاستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وكل من أمريكا وتركيا، مجلة الدفاع، العدد ١١٩، حزيران ١٩٩٦.

٤ و ١٦ كصواريخ جو أرض، وتم الاتفاق على أن يتم إنشاء اتحاد من ثلاث شركات لإنتاج هذه الصواريخ :(اثنتان تركيتان بالإضافة إلى شركة رفائيل الاسرائيلية على أن يبدأ الإنتاج بعد ٣٠ شهراً)، ويصل مدى الصاروخ الجديدة١٥٠ كم[١].

تم الاتفاق ما بين الطرفين على التعاون لإنتاج طائرة بدون طيار لصالح الجيش التركي قادرة على التحليق ٨ ساعات متواصلة ومخصصة لأعمال التجسس والمراقبة، وبرنامج لتحديث الحوامات التركية خصوصاً من أنواع سيكورسكي وبل ٢٠٩، وبرنامج لتحديث الدبابات التركية من طراز م ٤٧–٤٨ باتون وم ٦٠ بقيمة مليار دولار، وبرنامج للتصنيع المشترك للعربات المدرعة، وجرت مفاوضات بين تركيا وإسرائيل بهدف تطوير الصاروخ حيتس للحصول عليه مستقبلا، وجرى الاتفاق على تبديل بنادق الجيش التركي ببنادق من طراز غاليلي، وقد قامت تركيا بشراء أجهزة الكترونية لمراقبة الحدود ورادارات لطائرات ف4 ، وصواريخ جوجو طراز بيتون وقنابل بيراميد من إسرائيل، وتم الحديث عن عرض إسرائيل للجيش التركي لشراء الدبابة مركافا م ك 3 واتفقت تركيا وإسرائيل على إنشاء مصنع خاص بالصناعات الحربية ومعالجة المعادن برأس مال قدره ٤ ملايين دولار[٢].

وفي عام ٢٠٠٠ تم الاتفاق بين تركيا واسرائيل على تصنيع قمر صناعي من طراز أفق لتركيا تبلغ تكلفته ٢٧٤ مليون دولار، وحصول تركيا على صور من قمر التجسس الاسرائيلي أفق[٣]، وفي ايلول ٢٠٠١ عقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة بين تركيا واسرائيل منها إنتاج مشترك لصواريخ دلينه الباليستية الإسرائيلية، وتزويد تركيا بصواريخ جو جو طراز فايتون٤ من إنتاج مصانع رفائيل الإسرائيلية، كما قدمت مقترحات تتعلق في تحديث الطائرات التركية من طراز F5 وإنتاج ٢٠٠٠ دبابة، وأنظمة للإنذار المبكر فالكون، ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل وتركيا قد اتفقتا على هذا المشاريع عام ١٩٩٧ وتم تجديدها عام ٢٠٠١[٤].

المجال الاستخباري:

أبرمت تركيا واسرائيل في نيسان عام ١٩٩٧ اتفاقية سميت باسم" تقدير المخاطر"، والتي نصت على: "أن يتم تقدير مشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين، وكل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان"[٥]، وتم عقد اتفاقية ثلاثية بين تركيا واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تعاون أجهزة المخابرات لمواجهة التطرف الديني، والانسجام مع السياسة الأمريكية في المنطقة، وفي أيلول ١٩٩٧ زار رئيس الأركان الاسرائيلي أمنون شحاك تركيا للتباحث حول إمكانية إنشاء نظم اتصالات متطورة عبر الأقمار الصناعية لتبادل المعلومات الأمنية والعسكرية والتجسسية بين كلا الطرفين[٦]، ومن الجدير ذكره إن إسرائيل استفادت من التعاون الاستخباري الجوي بين البلدين، حيث قامت بطلعات جوية بالقرب من الحدود السورية والإيرانية والعراقية، وذلك باستخدام طائرات مزودة بأجهزة إلكترونية للتجسس من أجل الحصول على معلومات وصور استخبارية، كما أنشأت تركيا عام ١٩٩٨ قاعدة جوية شرق الأناضول من أجل استخدامها للأغراض الأمنية والاستخبارية على الدول المجاورة' لقد أثمر التعاون التركي الاسرائيلي في المجال الأمني والاستخباري، حيث استطاعت أجهزة الأمن التركية بالتعاون مع (الموساد)الإسرائيلية من إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في نيروبي في ١٥ شباط ١٩٩٩، ونقله إلى تركيا، وفي عام ٢٠٠٠ أطلقت تركيا واسرائيل قمر صناعي للتجسس لجمع المعلومات عن سورية وإيران[٧].

إن المتتبع للعلاقات العسكرية التركية – الاسرائيلية يجد أن هذه العلاقة مرت بمرحلتين، تمثلت المرحلة الأولى قبل الثمانينيات حيث كانت هذه العلاقات غير ظاهرة، واتسمت أحياناً بالسرية، ولم يكن هناك تعاون على نطاق واسع في المجال العسكري بين البلدين، بينما المرحلة الثانية التي بدأت منذ بداية الثمانينيات والتي اتسمت بالتوسع بشكل كبير في المجال العسكري، حتى وصلت هذه

٢) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١٩٩٩، بيروت.
١) هاكان يافوز، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد بلا، ١٩٩٨، ص٢٤.
٢) كامل عثمان، تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر، مجلة الدفاع، عدد ١٣، ١٩٩٧، ص٥٦.
٣) المصدر نفسه، ص٦١.
٤) هاكان، المصدر السابق، ص٢٩.
٥) جلال معوض، العلاقات التركية الاسرائيلية حتى نهاية التسعينيات، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٤، ١٩٩٨.
٧) محمد نور الدين، تركيا والشرق الاوسط، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد١١٤، ربيع ٢٠٠١، ص٤٢.

العلاقات إلى ذروتها في عام ١٩٩٦، التي توجت بتوقيع الاتفاق العسكري الشهير في شباط عام ١٩٩٦ بين البلدين، والذي اعتبر بمثابة تعاون أستراتيجي بين البلدين، والذي شملت بنوده كافة أوجه التعاون في المجال العسكري والأمني والاستخباري، كما أن سعي تركيا لتوثيق علاقتها العسكرية مع إسرائيل هدفت من خلاله لتحقيق العديد من الأهداف، والتي تمثل أهمها في تحديث قواتها العسكرية والاستفادة من الخبرة التكنولوجية المتطورة الإسرائيلية، والتميز بهذه الخبرات على المستوى الإقليمي، إضافة إلى ذلك التي كانت في صعود، إضافة إلى ذلك طموحها في الوصول إلى اعتبار تركيا على المستوى الإقليمي والدولي كدولة لها أهميتها ولها تأثيرها في المنطقة.

المبحث الثاني

التعاون الأمني والعسكري (٢٠٠٢- ٢٠١٠)

لقد مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم توتراً لدى المؤسسة العسكرية في تركيا، ولدى الساسة والعسكريين في إسرائيل، كانت أهم عوامل التوتر والقلق حول مصير التعاون العسكري والعلاقات الأمنية بين البلدين، والتي في ضوئها اعتبر كل طرف شريكاً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد تحاول الدراسة استعراض وتتبع العلاقات الثنائية في المجال العسكري والأمني للوصول إلى تحليل حول مدى تأثير هذه العلاقات خلال تلك المدة، في محاولة حكومة حزب العدالة والتنمية لإظهار الطابع الغير متشدد، وكسب التأييد الغربي لها، خصوصاً التأييد الأوروبي والأمريكي، عملت على توثيق علاقتها مع إسرائيل، التي اعتبرتها الحكومات التركية السابقة وسارت على خطاها حكومة حزب العدالة والتنمية بأنها بوابة الوصول للدول الغربية، وعلى هذا الأساس كان من أهم الجوانب التي عملت الحكومة التركية على توثيق علاقتها مع إسرائيل في الجانب العسكري والأمني وهي:

– توقيع صفقة بقيمة ٦٦٨ مليون دولار في شهر آذار٢٠٠٢، لتحسين الدبابات التابعة للجيش التركي، وتزويدها بمنظومة معلومات تكنولوجية في مجال الدبابات، حيث تساعد هذه التكنولوجيا الأتراك على إنشاء صناعة دبابات مستقلة في المستقبل[١].

– زيارة رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أزكوك في تموز ٢٠٠٢ لإسرائيل، حيث التقى مع رئيس الأركان" موشيه يعلون"، لمناقشة العلاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية بين البلدين، وفي تشرين الثاني من نفس العام أجرى رئيس القسم السياسي في وزارة الحرب الإسرائيلية اللواء احتياط عاموس جلعاد نقاشاً دورياً حول العلاقات الأمنية بين إسرائيل وتركيا، وقد حضر النقاش الملحق العسكري في تركيا والعقيد مارسيل إفيف، وذلك لكيفية تطوير التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين، وفي ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٣ جرى نقاش في وزارة الدفاع بأنقرة بمشاركة كبار مسئولي قسم التكنولوجيا في الجيش الإسرائيلي، ونظرائهم في الجيش التركي، وقد تبين من النقاش مثلما صرح عاموس جلعاد أن النشاط المشترك بين الجيشين التركي والاسرائيلي ارتفع عام ٢٠٠٣ بنسبة ٤٠% قياساً بالنشاط عام ٢٠٠٢ عقد اجتماع بين عبدالقادر إكسو وزير الداخلية التركي، وتساحي هينبغي وزير الأمن العام الإسرائيلي في أنقرة في ٢٤ كانون أول ٢٠٠٣، تم خلاله التوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون الأمني والعسكري، وطلب الوزير الإسرائيلي من تركيا أن تقوم بدور الوسيط لحل المشاكل بين إسرائيل وسوريا .وفي بداية ايار ٢٠٠٥ زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل، وقد اجتمع مع الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف ورئيس الوزراء الأسبق آرييل شارون، وجرى الاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا الاستراتيجية المهمة، كان أهمها مواصلة التعاون العسكري بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم التأكيد على تطوير(١٧) مشروع مشترك بين تركيا وإسرائيل في مجال المشروعات العسكرية تقوم بموجبها تركيا بشراء معدات عسكرية من صنع الاسرائيلي، مقابل أن تزود تركيا إسرائيل بالمياه [٢]، ومن ضمن الصفقات التي تم توقيعها صفقة تحسين طائرات F4 فانتوم لسلاح الجو التركي بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وتحديث ١٧٠ دبابة تركية من طراز أم ٦٠، ووصلت التطلعات في الشراكة مع تركيا إلى حد إشراك تركيا في مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي على مراحل، تبدأ أولها بإنشاء محطات إنذار مبكر في أنحاء متفرقة من تركيا،

١) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٥، بيروت، ٢٠٠٥.
٢) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦، بيروت.

وبيع أنظمة آرو٢ المضادة للصواريخ الباليستية، وإشراكها في جزء من عمليات إنتاجها تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية، ثم دخول تركيا في الترتيبات الأمريكية الاسرائيلية الخاصة بمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي المتعلق بالشرق الأوسط[١]، إن زيارة رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي إلى إسرائيل، وتوقيعه العديد من الاتفاقيات العسكرية، يذهب بنا إلى أن العلاقات التركية – الاسرائيلية العسكرية والأمنية علاقات استراتيجية، وأن كلا البلدين يعطي أولوية هامة لهذه العلاقات، وما قام به أردوغان من توقيع اتفاقيات متعددة مع إسرائيل إبان زيارته يعطي مدلولاً أن حزب العدالة والتنمية الذي يراسه، على الصعيد الداخلي استطاع أن يكسب الراي العام التركي من خلال تصريحاته السياسية المناهضة للمواقف والممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، أما على صعيد الممارسات الفعلية ضمن استراتيجية التي أعلن عنها أحمد داوود أوغلوا فقد وثق علاقته مع إسرائيل في المجال الأمني والعسكري، لكسب إسرائيل في تحقيق الأهداف التي ترنو إليها السياسة التركية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وكسب ود المؤسسة العسكرية التي ترى بأن العلاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل يجب أن تبقى وتتطور وفق رؤيتهم[٢].

ففي نيسان ٢٠٠٥ قامت تركيا بشراء ثلاث طائرات متطورة ذات نظام (UAV) بتكلفة تقدر قيمتها ١٨٣ مليون دولار من اسرائيل للصناعات الجوية(IAI) والشركة الاسرائيلية Eibit Sysytem وتم الاتفاق على حصول تركيا على عشر محطات أرضية كل منها ستزود بثلاث أو أربع من نظم (UAVS) وستستخدم الأسلحة الثلاثة في الجيش التركي هذه التكنولوجيا[٣]. وقد وصل دان حالوتس– رئيس الأركان الإسرائيلي إلى أنقرة في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٥ في زيارة تمحورت حول توثيق العلاقات العسكرية بين الطرفين، حيث أجرى محادثات مع رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، حيث تم التوقيع على عدة عقود ضخمة قدرت قيمتها بمئات الملايين من الدولارات وتشتمل هذه العقود على تحديث الشركات الاسرائيلية لطائرات تركية أمريكية الصنع من طراز F4، ودبابات من طراز باتون أم48 ، وأشارت التقديرات الإسرائيلية على أن الشراكة ما بين الجيشين الإسرائيلي والتركي ازدادت في الأعوام٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وأن هذه الزيادة لم تكن فقط بعدد اللقاءات بل بنوعيتها[٤].

قام رئيس أركان الجيش الاسرائيلي دان حالتوس فى ٢٢ كانون أول ٢٠٠٥، بزيارة أنقرة وبمقابلة نظيره التركي رئيس الأركان الجنرال حلمي اوزكوك وناقشا مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل الإرهاب، أنشطة إيران النووية وخلال هذه المحادثات وافقت كلا من إسرائيل وتركيا على استمرار التدريبات العسكرية المسماة" حورية البحر المتمكنة "واستخدام الأقمار الصناعية لإغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الإرهابية وأنشطتها في المنطقة[٥].

أبرمت السلطات العسكرية التركية فى آذار ٢٠٠٦ صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل، صفقة أولى لبرامج الاستطلاع الاستراتيجية عالية التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات، وأكد المحللون أنه لا يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع[٦].

قد وصلت العلاقات العسكرية الأمنية التركية – الاسرائيلية إلى مرحلة الذروة إبان هذه المدة حيث شمل التعاون جميع المجالات العسكرية والأمنية، بل ذهبت إلى الدخول في مرحلة العلاقة الاستراتيجية من خلال الاتفاقيات التي وقعت، والتطوير الذي استطاعت تركيا أن تحدثه في جيشها على كافة الاصعدة إذ زار رئيس الوزراء الاسرائيلي" إيهود أولمرت" أنقرة في ١٣ شباط ٢٠٠٧ للتباحث مع المسئولين الأتراك حول السبل الكفيلة لتعزيز التعاون القائم بين البلدين، وفى ١١ شباط ٢٠٠٨ وصل وزير الجيش الإسرائيلي" أيهود باراك "إلى أنقرة في مقابلة مع نظيره التركي وجدي غونول، وقد أعلن وزير الدفاع التركي في اليوم التالي بأن تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل يسهم في سلام واستقرار الشرق الأوسط، وصرح غونول بأن بلاده وقعت ١٥ اتفاقية مع الجيش الاسرائيلي،

---

٣) محمد نور الدين، الاستراتيجية التركية الجديدة (حوار مع أحمد داوود أوغلو)، مجلة شؤون الاوسط، العدد، ١١٦، ٢٠٠٥.

٢) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧، بيروت.

٢) فيليب روبنس، حلقة نقاشية حول التعاون التركي- الاسرائيلي، الباحث العربي، العدد ٤٧، حزيران، ٢٠٠٧، ص٢٢١-٢٢٤.

4) Hazbai, P, Political Troubles between Turkey and Israel, the Washington Institute for Near East Policy, Turkish Research Program, 2004, pp123-126.

5) Raphael, I, The Turkish Israel odd Couple, Center for Publishing, Tel Aviv, 2005, p63.

٥) كامل عثمان، المصدر السابق، ص٦٣.

كما تقوم بأعمال عسكرية مشتركة مع إسرائيل، وأن مسؤولي الدفاع الأتراك والاسرائيليين أحيوا المحادثات المتعلقة بشراء أقمار صناعية للتجسس، وفي ظل هذه الاتفاقات باتت إسرائيل أقرب إلى تركيا من أي وقت مضى[١]، وفي ١١ تشرين أول ٢٠٠٩ قامت تركيا بتأجيل المناورات الجوية المشتركة التي تنظمها سنوياً بمشاركة الولايات المتحدة إسرائيل وعدد من دول حلف شمال الأطلسي، والتي تعرف باسم نسر الأناضول، وقد صرحت إسرائيل أن تركيا لغت المناورات لأنها ترفض مشاركة إسرائيل في حين أن تركيا صرحت بأن استبعاد إسرائيل يرجع لأسباب فنية لا علاقة لها بالأمور ويرى الباحث أن إلغاء تركيا لهذه المناورات يرجع إلى خوف تركيا من أن تستغل إسرائيل هذه المناورات في الحصول على معلومات استخباراتية حول إيران، ومن ثم تقوم بتوجيه لها ضربات عسكرية جوية عبر الأراضي التركية، مثلما ضربت موقع " الكبر السوري " قرب دير زور في عام ٢٠٠٧، عبر الأراضي التركية، الأمر الذي وضع تركيا في موقف حرج مع سوريا، والدول العربية والداخل التركي، ولقد ازداد التوتر في العلاقات التركية – الاسرائيلية بعد أن قام السلاح البحري الإسرائيلي بمهاجمة أسطول الحرية" سفينة مرمرة"، والتي على أثرها قتل ٩ من الأتراك، وإصابة العديد من ركاب الأسطول، فساءت العلاقات التركية ما بين تركيا وإسرائيل إثر هذا الحدث وترتب عليه أن قامت تركيا بإغلاق مجالها الجوي بوجه الطيران العسكري الإسرائيلي، كما وعلقت تركيا عدداً من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي، بضمنها عقد بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي لشراء دبابات ميركافا الاسرائيلية [٢].

نخلص القول أن العلاقات العسكرية الأمنية التركية – الاسرائيلية، نمت وتطورت في عهد حزب العدالة والتنمية، وازدادت الاتفاقيات بين البلدين، ووصلت إلى ذروتها خلال هذه المدة، ولم تتأثر خلال المدة مقارنة مع ما تأثرت به العلاقات السياسية والدبلوماسية التي توترت كثيراً، باستثناء عام٢٠٠٩ والذي ألغت فيه تركيا مناورات "نسر الأناضول" بعد التوتر السياسي الذي حصل في مؤتمر دافوس، وفي عام ٢٠١٠ قررت تركيا الغاء الاتفاقيات العسكرية مع أسرائيل[٣]، وأغلقت المجال الجوي التركي أمام الطيران العسكري الاسرائيلي، بسبب مهاجمة القوات البحرية الاسرائيلية لأسطول الحرية الذي قتل فيه ٩ أتراك[٤].

أن هذا التوتر في العلاقات العسكرية والأمنية يقتصر على المدى القصير فقط، لكن على المدى الطويل فإن العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل لن تتوقف بل ستتطور، وذلك يرجع إلى أن العلاقات العسكرية والأمنية بين الدولتين وصلت إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية، وحاجة كلا الدولتين إلى وجود واستمرار هذه العلاقات، ونمط العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وتركيا، وحاجة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال مساعده الاسرائيلية، فضلاً عن قناعة تركيا بعدم التعويل على بيئة عربية تكون بديلة عن إسرائيل.

المبحث الثالث

التعاون الاقتصادي (١٩٥٥– ٢٠١٠)

نشأت العلاقات الاقتصادية – التجارية بين تركيا وإسرائيل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩، فكلا الدولتين سعت إلى توثيق وتعزيز العلاقات الاقتصادية بالأخرى، فإسرائيل رأت في تركيا سوقاً لمنتجاتها، أما تركيا فاعتبرت علاقتها بإسرائيل فرصة لتقوية وضعها الاقتصادي وزيادة حجم المساعدات الأمريكية لها[٥].

لقد تأثرت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بسبب الظروف الإقليمية المحيطة، وانعكست الأوضاع السياسية بين البلدين بشكل كبير على حجم التبادل التجاري والاقتصادي بينهما، ففي عام١٩٤٩ زار تركيا وفداً إسرائيليا لإجراء مفاوضات تجارية، حيث صرح وزير التجارة والاقتصاد التركي جميل بارلاس حينئذ أثناء زيارة الوفد الاسرائيلي:" أن كل من إسرائيل وتركيا تتمم إحداهما

6) Pipes, D, Anew Axis: The Emerging Turkish Israel Entente, National, Interests, 1998, No50.

1) Gregory, A. Burris, Turkey Israel Speed Bumps, Middle East, 2003, p213.

٣) فيليب روبنس، المصدر السابق، ص٢٤٠.

٣) المصدر نفسه، ص٢٣١.

٤) محمد نور الدين، المصدر السابق، ١١٦، ٢٠٠٥.

الأخرى من وجهة النظر التجارية، فتركيا تستورد المنتجات الصناعية من إسرائيل، واسرائيل في المقابل تستورد المواد الخام من تركيا"[١]، وفي عام ١٩٥٥ وقعت تركيا وإسرائيل أول اتفاقية تجارية لاستيراد وتصدير السلع بين البلدين، كذلك وقع البلدان اتفاقية تبادل تجاري بين بقيمة ٣٠ مليون دولار، اكدت على تبادل الخبرات الفنية وخاصة في المجال الزراعي[٢]، وفي آذار١٩٦٧ وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقية برأس مال عشرة ملايين دولار لكل طرف، وفي نفس العام أعلنت وزارة التجارة التركية عن تخصيص مبلغ ٢٥٠ ألف دولار للتعامل مع القطاع العام في إسرائيل، و ٢٥٠ ألف دولار للتعامل مع القطاع الخاص، كما وقعت بين البلدين اتفاقية اقتصادية في مجال السياحة والاستيراد في عام ١٩٦٩، كما تم إلغاء طريقة حسابات المقاصة وحل محلها طريقة التعامل بالنقد الحر، وشهدت العلاقات الاقتصادية التركية الاسرائيلية إبان فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تراجعاً ملموساً بين الطرفين والتي تأثرت بمسار العلاقات السياسية والدبلوماسية التي توترت إبان تلك الفترة وبدخول مرحلة نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وتوتر العلاقات ما بين تركيا وسوريا من جانب، والعراق من جانب آخر، اتجهت تركيا لتقوية علاقاتها مع إسرائيل وتعزيز علاقاتها الاقتصادية معها، ففي عام ١٩٨٦ ارتفع عدد الشركات الاسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من شركة واحدة إلى أربع شركات حيث بلغت استثماراتها ٢٢٠ ألف دولار، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٦١ مليون دولار عام ١٩٨٦، واقترحت تركيا في العام نفسه إنشاء مشروع أنابيب السلام بدعم الاسرائيلي، والذي تقوم فكرته على أساس نقل المياه الفائضة عن حاجة تركيا من نهري" سيحان وجيحان "عبر أنابيب إلى الدول العربية وإسرائيل، وفي شهر شباط ١٩٨٧ أعلن رئيس الوزراء التركي تورجوت اوازل في أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية رسمياً عن طرح فكرة مشروع أنابيب السلام والذي من المتوقع أن تصل تكلفته ٢١ مليار دولار، إلا أن التكلفة الباهظة لإنشاء المشروع ومعارضة الدول العربية حالت دون إنشاؤه، وقد سعت تركيا إلى إخراج المشروع في عام ١٩٩١ مرة أخرى عبر اقتراحها إقامة صندوق للتنمية الاقتصادية، لدعم المشاريع الإقليمية الحيوية، لكن الأمر رفض من قبل الدول الإقليمية وازداد عددها، وفي عام١٩٨٧ بلغ إجمالي الأعمال التجارية ٦١ مليون دولار للشركات الاسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من أربع شركات عام ١٩٨٦ إلى تسع شركات عام ١٩٨٨ استثمرت مبلغاً قدره ١١٢٤ مليار ليرة تركية منها ٦٥٨ مليون بالعملات الأجنبية[٣].

تم إرسال بعثة تركية إلى إسرائيل في عام ١٩٨٩ للاستفادة من التقنية والخبرة في تكنولوجيا المياه وقد تم إرسال وفداً من الخبراء الاسرائيليين والفنيين التابعين لشركات الاسرائيلية إلى تركيا، بهدف تطوير الزراعة وتربية المواشي واستصلاح الأراضي واتفق الطرفان على الاستفادة من التكنولوجيا الاسرائيلية في تطوير الانتاج الزراعي التركي[٤].

تم الاتفاق عام ١٩٩٢ على بيع مياه "نهر مانافعات "عبر ناقلات وصهاريج بحرية إلى إسرائيل، إذ قدرت تكلفة المشروع بخمسين مليون دولار، إلا أن المشروع لم يتم تنفيذه بسبب الحاجة إلى موافقة جميع الدول التي تمر الصهاريج البحرية في أراضيها، لقد قطع الجانبان شوطاً كبيراً في تجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض وأعتبر" ميكاهاريش" وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي (الأسبق) تركيا سوق رائجاً للمبيعات الاسرائيلية، وبلغ التعاون مداه في مدة تولي تانسو تشيلر رئاسة الحكومة التركية حيث اصطحبت معها خلال زيارتها لإسرائيل في كانون الثاني عام ١٩٩٣ وفداً تركي اً كبيراً بلغ عدد أعضاؤه نحو (٢٣٠) شخصاً ضم وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة، ونحو خمسين شخصية اقتصادية وتجارية وعشرين مواطناً تركياً من أصل يهودي يمثلون جاليتهم في تركيا تم فيها إقرار العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية مما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى نحو١٢٥ مليار دولار، أما مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (الغاب) فقد بدأ الاهتمام به بشكل رسمي وفعلي بعد زيارة الرئيس الاسرائيلي عيزرا وايزمان لتركيا عام١٩٩٤ وقد دخلت إسرائيل بقوة للمساهمة والمشاركة في دعم هذا المشروع، وقدرت تكلفته ٣٠ مليار دولار، وكان المخطط لإنجاز هذا المشروع بالكامل عام٢٠٠٥، وتلعب

٥) نفس المصدر.

6) Dahl, B. Slutzky, Ibid, p196.
1) Osullivvan, A., Ibid, p71.
4) Ihsan Gurkan, Turkish- Israeli Relation and the Middle East, Peace Process, 1993, p191.

الشركات الاسرائيلية والمراكز الخاصة دوراً مهماً في المشروع من خلال التدريب والتأهيل وعرض التقنيات، واستمر التعاون الاقتصادي التركي الاسرائيلي في جميع المجالات، ففي عام ١٩٩٦ وقعت هيئة الوزراء التركية اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وإسرائيل، وصادق عليها الكنسيت الاسرائيلي بعد ذلك وتهدف هذه الاتفاقية إلى تكوين ميدان للتجارة الحرة بين البلدين وتتناول مجالات صناعية وزراعية، ووقعت في حزيران ١٩٩٦ بين إسرائيل وتركيا اتفاقية تجارية تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية بالإضافة إلى حرية التجارة في قطاع خدمات، وقد حددت الخطوط العريضة لهذا التعاون تسهيل مرور البضائع التجارية بين البلدين إلى بلد ثالث، وتعفى من الضريبة الجمركية البضائع التي سيتم إدخالها في البلاد للعرض في المعارض التجارية، ويتم التعاون بين البلدين في مجالات التقنية العلمية للتشجيع على النهضة الاقتصادية في البلدين، بالإضافة الى التعاون في البحوث العلمية والنشاطات المتطورة المفيدة لاقتصاد البلدين، من خلال تبادل رجال العلم والخبراء والمثقفين والبحوث وتطبيق وبرامج بحثية مشتركة لتعريف المشاكل العلمية لتطبق نتائجها في المجالات المختلفة [١].

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، وبزيادة الاتفاقيات المبرمة ازداد حجم التبادل التجاري بشكل كبير حيث وصل التبادل التجاري في عام ١٩٩٧ إلى مليار دولار[٢].

وقع الطرفان في نيسان١٩٩٧ اتفاقاً للنقل البري على أن يجري تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية نظراً لوقوع سوريا بينهما ويتيح التعاون لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارية تفضيلية كما يتوقع أن تسعى شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الاسرائيلية من خلال هذا الاتفاق إلى إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب ارتفاع تكلفة العمل بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدرة بمليار دولار سنوياً من هذه المنتجات في السوق الأمريكية[٣].

لقد شهد العام ٢٠٠٠ ازدياد حجم الصادرات والواردات في مجال الاستيراد والتصدير، أذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي مليار دولار، ووقع البلدان في العام نفسه اتفاقاً تجارياً يقضى بإنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز الطبيعي الروسي إلى إسرائيل، وقدرت هذه الاتفاقية بنحو ٨٠٠ مليون دولار[٤].

استناداً على ما سبق، فإن العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل تأثرت في تطورها بالعلاقات السياسية والدبلوماسية، ففي مدة الجمود في العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية – الاسرائيلية، كان هناك جمود في العلاقات التجارية والاقتصادية، ثم بدأ تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية يتعاظم حتى وصل إلى حد الشراكة في فترة التسعينيات من القرن الماضي، بحيث تنوعت وتعددت المشاريع بين البلدين والتي ارتبط بعضها بجانب سياسي، كالمشاريع المائية حيث مثلت الشراكة مع إسرائيل تهديد اً للأمن القومي العربي، إذ تحاول تركيا وإسرائيل الضغط من خلالها على سوريا والعراق من أجل ابتزازهم سياسياً [٥].

بوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم تميزت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وإسرائيل بتوسع حجمها وأبعادها، وذلك تبعاً للدواعي التي قامت على أساسها هذه العلاقات، خصوصاً التبادل التجاري في المجال العسكري، وكبر حجم الصفقات العسكرية التي عقدت بين الطرفين، وبالتالي فإن هذا النمط من العلاقات لا تقل أهمية عن العلاقات الأخرى، ففي نهاية عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣ ارتفعت معدلات التعاون والتبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل، حيث بلغ في نهاية عام ٢٠٠٢ حجم التبادل التجاري ١٢ مليار دولار بزيادة تقدر ١٩,٥%عن العام ٢٠٠١، أما حجم الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا فتقدر ٣٧٨ مليون دولار، وقد

١) درويش، فتحي، العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية الدوافع والأهداف، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٥- ٧- ٢٠١٠.
٢) الون ليال، تركيا في الشرق الاوسط: نفط وإسلام وسياسة، ترجمة عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١١٥.
3) Neill Lochery, Israel and Turkey:Deeping Ties And Strategic Implication 1995-1998, Israel Affairs, vol.5, No.1, Autuman, 1998, p46.
٤) بشارة بحبح وليندا بتلر، إسرائيل وامريكا اللاتينية: البعد العسكري، ترجمة أسامة البابا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٧.
٥) خليل الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، د.ن، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٠٤.

استجابت إسرائيل لمطالب تركيا في محاولة التوصل إلى تفاهم معها حول الرسوم التجارية على استيراد الحديد والإسمنت، بالرغم من تعارضها مع قوانين التجارة الدولية، وهذا يدلل على أهمية تركيا كشريك لدى إسرائيل(١).

وبلغت قيمة الواردات الاسرائيلية من مجمل التبادل التجاري مع تركيا في عام ٢٠٠٣ مليار دولار أمريكي، وفي ٤ آذار من عام ٢٠٠٤ قامت إسرائيل بتوقيع اتفاقية مياه نهر مانوغات مع تركيا مفادها أن تستورد إسرائيل٥٠ مليون م^{3} سنوياً لمدة ٢٠ عام، وهذه الصفقة اكتملت تحت ضغط كبير من تركيا، التي هددت بوقف الأنشطة العسكرية والتموينية المشتركة إذا تحاشت إسرائيل هذا الاتفاق(٢).

لقد تطورت علاقات التبادل التجاري بين البلدين، ففي كانون أول عام ٢٠٠٣ قامت إسرائيل بشراء بضائع تجارية متنوعة من تركيا تقدر قيمتها بنحو مليار دولار، وفى ١٤ تموز ٢٠٠٤ قام وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي آنذاك أيهود أولمرت بزيارة تركيا، وقابل الرئيس التركي احمد نجدت سيزر مع وزير الخارجية عبد الله جل ووزير الاقتصاد التركي على بابا خان ووزير الاتصالات بينالى بيلديرم ووزير الطاقة حلمي غولر والسبب الرئيسي في زيارة أولمرت هو اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة التركية–الاسرائيلية والتي ترأسها أولمرت(٣)

وقعت تركيا وإسرائيل صفقة في ٢٤ أيار٢٠٠٤ تبلغ قيمتها ٨٠٠ مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل، حيث وقعت الاتفاقية إبان زيارة وزير البنية التحتية الإسرائيلي جوزيف باريتزكي إلى تركيا في أيار٢٠٠٤، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتلطيف الأجواء بين تركيا وإسرائيل بعد الانتقادات التركية لإسرائيل بشأن ممارساتها العنيفة في الأراضي الفلسطينية وسياسة الاغتيالات التي تتبعها(٤).

وتبين طبيعة العلاقات التركية – الاسرائيلية، أن تركيا تحظى بمكانة هامة جداً لدى إسرائيل، وهو ما أكدته الاتفاقيات التجارية التي وقعت بين البلدين، في محاولة منها لتلطيف الأجواء بعد ما شابها من توتر، وهذا يعطي مدلولاً على أن تركيا تعد شريك استراتيجي لإسرائيل، وأن إسرائيل لن تخسر هذا الحليف حتى لو اضطرت بأن تعقد العديد من الصفقات التجارية معه (٥).

أما عام ٢٠٠٥، فقد كانت تركيا الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل في الشرق الأوسط، حيث بلغت قيمة الواردات التركية من إسرائيل٩٠٠ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الصادرات التركية لإسرائيل١,٢ مليون دولار، وفى أيار ٢٠٠٦ قام اتحاد الغرفة التجارية الاسرائيلية بتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي مع غرفة التجارة التركية لمنطقة" أيجيبان"، لتدعيم العلاقات التجارية الثنائية، وتمت هذه الاتفاقية بعد زيارة نديم بكليوجو– نائب رئيس منطقة أيجيبان للصناعة –والهيئة التنفيذية في إسرائيل، وتفاوضت تركيا وإسرائيل على تأسيس مشاريع للطاقة والمياه التي ستنقل الماء والكهرباء والغاز الطبيعي والبترول عبر أنابيب إلى إسرائيل(٦).

اذ بلغ حجم الواردات الاسرائيلية من تركيا ١,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٦، في حين بلغ حجم الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا حوالي ٨٠٠ مليون دولار، وقد تركزت الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا في مجال الكيماويات والآلات، بينما تركزت وارداتها في الأنسجة والمعادن، إضافة إلى ذلك تم إنشاء شركات الاسرائيلية تركية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين، والمساهمة الاسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات في الجانب التركي، وخاصة الصناعي والزراعي منها، وفي ٣١ تموز ٢٠٠٦ وقعت إسرائيل وتركيا على اتفاق يعزز التبادل الغذائي والزراعي بين البلدين، حيث بلغت صادرات تركيا بناء على هذا الاتفاق ٢٠ مليون دولار(٧).

---

1) Osullivvan, Ibid, p21.

٢) وصال العزاوي، المصدر السابق، ص٢٦٠.
٣) هشام عبد العزيز، المصدر السابق، ص٣١.
٤) خليل الناصري، المصدر السابق، ص٢١٢.
٥) نفس المصدر، ص٢١٣.

4) M.Hakan Yavuz, Turkish-Israeli Relations Through the lens of the Turkish Identity, Journal of Palestine Studies, vol.27, No, 2, 2008, p35.

٧) وصال العزاوي، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

وبلغت قيمة التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في عام ٢٠٠٨ حوالي ٣، ٣٨ مليار دولار، دون حساب الجانب العسكري إلا أن توتر العلاقات التركية الاسرائيلية منذ نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، أثر على العلاقات الاقتصادية والتجارية وحجم التبادل التجاري بين البلدين، إذ انخفضت قيمة التبادل التجاري من ٣، ٣٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، إلى٢، ٥٢ مليار دولار سنة٢٠٠٩، أي أن نسبة الانخفاض وصلت إلى ٢٨% بشكل عام في النصف الأول من العام، ووصلت نسبة الانخفاض ٤٤% في نهاية ٢٠٠٩ مقارنة بنهاية ٢٠٠٨ لقد بلغ حجم الصادرات التركية لإسرائيل ١، ٥٣ مليار دولار بينما إجمالي وارداتها منها يساوي ١، ٥٣مليار دولار[١].

لقد كان لأحداث أسطول الحرية التي اعتدت فيها القوات البحرية الاسرائيلية على قافلة المساعدات مرمرة والتي عرفت بأسطول الحرية، وذهب ضحيتها ٩ قتلى اتراك والعديد من الإصابات في ٢٠١٠، أثراً كبيراً على عدة مستويات في العلاقات التركية – الاسرائيلية، ففيما يتعلق بمجال السياحة، فإن تصاعد حدة الغضب في الشارع التركي ضد السياسات الاسرائيلية مثلت ضربة شديدة لحركة تدفق الإسرائيليين إلى تركيا، حيث أعلن بالفعل اتحاد وكلاء السياحة والسفر في إسرائيل إلغاء حجوزات نحو ١٠٠ ألف سائح كانوا قد قرروا قضاء عطلاتهم الصيفية في تركيا وتعد تركيا الجهة الأولى للسياح الإسرائيليين، ويدر ذلك على اقتصادها نحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، حيث يتوجه نحو ٧٠% من السياح الإسرائيليين إلى منتجعات في منطقة أنطاليا[٢].

نخلص القول أن العلاقات التركية – الاسرائيلية، طوال الحقب السابقة لم تتأثر بتأزم العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، بل وتميزت بكثافتها وعمقها ما بين الطرفين، إلا أن عام ٢٠١٠ وبسبب أحداث أسطول الحرية، فقد تراجعت معدلات التجارة بين البلدين، ووصلت إلى أقل مراحلها في تاريخ العلاقات، خصوصاً في الجانب السياحي بين الطرفين.

الخاتمة:

لقد مرت العلاقات التركية – الاسرائيلية بمراحل متعددة أثرت وتأثرت بالعديد من العوامل التي ساهمت في إضعافها وأصابتها ببعض الفتور والتوتر، وفي أخرى ساهمت عوامل في تمتينها وتقاربها بحيث وصلت إلى ذروتها، ففي فترة الخمسينيات كانت العلاقات التركية – الاسرائيلية في بداية تشكيلها، وكانت تنمو وتتطور بخطى متسارعة على كافة المستويات والأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، أما في الستينيات فقد أصاب العلاقات التركية – الاسرائيلية بعض الفتور نتيجة مساعدة إسرائيل للأكراد في شمال العراق، والصدمة التي تلقتها تركيا من موقف الدول العربية المعارض لها في القضية القبرصية، مما جعل تركيا تعيد النظر في سياستها وتحاول أن توازن سياستها ما بين العرب وإسرائيل، بدأت تركيا تنسج علاقات جيدة مع جيرانها العرب وتؤيد قضاياهم فقد عارضت إسرائيل في عدوانها عام ١٩٦٧ وأدانته، واستمرت العلاقات التركية – الاسرائيلية في حالة من التوتر وصلت إلى حد سحب السفير التركي من إسرائيل.

واستمر التوتر في العلاقات في فترة السبعينيات، حيث وقفت تركيا بجانب الدول العربية في حرب عام١٩٧٣واعترفت تركيا بمنظمة التحرير وفتحت لها مكتب في أنقرة في نهاية السبعينيات، إلا أن معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية خففت الضغط والحرج عن تركيا، فلم تعد تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي تقيم علاقات مع إسرائيل وبدخول مرحلة الثمانينيات بدأت العلاقات التركية تقوى وتزداد ترابطاً باستثناء فترة اجتياح لبنان عام١٩٨٢حيث عارضت تركيا الاجتياح وطالبت من إسرائيل لانسحاب الفوري من لبنان، وقد اعترفت اسرائيل في نهاية مرحلة الثمانينيات بقيام دولة فلسطين، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات التركية– الاسرائيلية فبالمجمل العام لهذه الفترة كانت العلاقات تتصاعد، وتعددت الزيارات الدبلوماسية بين البلدين.

مع دخول مرحلة التسعينيات، وانعقاد اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ بين الفلسطينيين والاسرائيليين، أدى ذلك إلى زيادة العلاقات التركية –الاسرائيلية، وأوجد لها أرضية خصبة للنمو بشكل أكبر، خصوصاً بعد أن اعترف العديد من الدول العربية مصر، ومنظمة التحرير،

١) هشام عبد العزيز، المصدر السابق، ص١٣.

٢) اوري لوبراني، العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي: تركيا وإيران وأثيوبيا، ندوة الموقف الاسرائيلي من تسليح وتدريب الجيش التركي، ترجمة عن العبرية الدار العربية، القاهرة، (د.ت)، ص١١- ٢١

والأردن بإسرائيل، وازدادت الزيارات الدبلوماسية والسياسية للقيادات ما بين البلدين، حيث نتج عنها الاتفاق الشهير الذي عقد في شباط١٩٩٦ والذي شمل المجال العسكري والتجاري، ويعد هذا الاتفاق بمثابة تحالف استراتيجي بين تركيا وإسرائيل، ويشكل في الوقت نفسه أكبر المهددات للأمن القومي العربي.

أما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، فقد انتهجت الحكومة التركية مساراً جديداً في سياساتها الخارجية، وخاصة مع دول الجوار والتي تقوم على تصفير المشكلات وكسب جميع الدول المحيطة(الإقليمية)، وبالتالي فإن تركيا تحاول أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحها مع إسرائيل، وتقوية علاقتها مع الدول العربية. اذ ذهبت إلى محاولة التوازن في علاقاتها مع الدول، وأن تكون محايدة في مواقفها بشكل واضح وعلني وصريح، وتأسيساً على هذه السياسة مرت العلاقات التركية – الاسرائيلية بمرحلة فتور وتصادم حاد، وذلك نتيجة الممارسات الاسرائيلية التي أزعجت الدبلوماسية التركية والساسة الأتراك، وأغضبت الرأي العام التركي داخل تركيا، وفي ظل تجاوزتها المتتالية كان لزاماً على تركيا أن يكون لها موقف واضح من هذه التجاوزات، يتلاءم وبشكل كبير مع استراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية، والتي قامت على التوازن في العلاقات مع جميع دول الجوار، ويتناغم مع الرأي العام الداخلي التركي.

لقد سببت تجاوزت إسرائيل وممارستها إحراجاً كبيراً للحكومة التركية أمام الرأي العام التركي والعربي، عندما قامت إسرائيل باختراق وانتهاك المجال الجوي التركي، وقصف موقع الكبر السوري قرب دير الزور على الحدود السورية التركية، ورجوع الطائرات الاسرائيلية الحربية عبر الأراضي التركية، والذي فسر بأنه انتهاك لسيادة الدولة التركية، ولأمنها القومي، ولم يكن باستطاعة الحكومة التركية السكوت على مثل هذه الممارسات والتجاوزات الاسرائيلية التي أحرجت تركيا والتي لم تراع فيها إسرائيل وضع تركيا أمام العالمين العربي والإسلامي والراي العام التركي، وأدى ذلك بدوره إلى توتر الأجواء ما بين تركيا وإسرائيل، ويضاف إلى ذلك فشل المفاوضات الاسرائيلية السورية والتي كانت برعاية تركيا، بعد شهور من المفاوضات، وشعور القيادة التركية باستهتار إسرائيل المتعمد من أجل إفشال هذه المفاوضات، وفوق ذلك شعور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالإهانة الشخصية من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي كان ضيفه في تركيا، ولم يبلغه بنية إسرائيل بالقيام بالحرب على غزة بعد أيام من الزيارة .كما أن إحساس تركيا بأن إسرائيل تعمل لصد المحاولات التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي .بحجة أنها دولة يقودها حزب إسلامي، وهي على علاقة جيدة بكثير من الأطراف المعادية لإسرائيل، لذلك فإن اتصالها سيشكل خطراً على مستقبل الاتحاد الأوروبي وعلى مستقبل إسرائيل، وأخيراً الهجوم الاسرائيلي على أسطول الحرية التركي المتوجه إلى قطاع غزة في عام ٢٠١٠، وقتل ٩ من ركاب الأسطول.

ويمكن القول أن العلاقات العسكرية والتجارية لم تتأثر خلال الفترة السابقة بل وصلت إلى مرحلة الذروة، وأصبحت الشراكة ما بين الدولتين بمثابة شراكة استراتيجية، وقد ظهر ذلك واضحاً وجلياً من خلال حجم التبادل التجاري العسكري، والاتفاقيات التي عقدتها كلا الدولتين إبان الفترة السابقة والتي شملت جميع المجالات الأمنية والعسكرية، وكذلك حجم التبادل التجاري بشكل عام بين البلدين والذي كان في تزايد بشكل مستمر، إلا أن حرب إسرائيل على غزة، وأحداث مؤتمر دافوس وما حصل فيها، وأحداث أسطول الحرية والقتل بالأتراك، أدت إلى تراجع كبير في التبادل التجاري بين البلدين والذي انخفض بشكل ملحوظ خصوصاً في الأعوام ٢٠٠٨و٢٠٠٩و٢٠١٠، وإيقاف تركيا المناورات العسكرية التي تعرف باسم" نسر الأناضول"، وإيقاف العديد من الاتفاقيات العسكرية بين البلدين.

إن التوتر في العلاقات التركية – الاسرائيلية على المستوى السياسي، والذي طال بدوره في السنوات الثلاث الأخيرة ٢٠٠٨و٢٠٠٩و٢٠١٠ المستويين التجاري والعسكري الأمني، لا يعني التوتر والانحدار إلى القطيعة، فالسياسة التركية الجديدة تحاول العمل على كسب المزيد من الأصدقاء ولا ترغب أن يكون لها أعداء جدد، ولا تريد أن تبني علاقاتها الجديدة على أنقاض علاقتها بأصدقاء الأمس وخاصة إسرائيل.

فرغم المواقف الاسرائيلية التي تم ذكرها إلا أن الحكومتين التركية والاسرائيلية تحافظان على علاقاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية في جميع المجالات، إذ لم تقم تركيا بإلغاء أو تجميد عقود التسليح أو الدفاع أو التجارة مع إسرائيل وتؤكد جميع المعطيات إلى استمرار هذه العلاقة.

وبالتالي فلولا إفشال إسرائيل للجهود التركية كوسيط في عملية السلام السورية الاسرائيلية، لنجحت عملية السلام، وبالتالي في المستقبل القريب أي تحسن في العلاقات التركية – الاسرائيلية ولو بشكل جزئي، في ظل العلاقات التركية الإيجابية مع محيطها العربي والإسلامي سيجعلها وسيطاً محتملاً تلعب من خلاله دوراً إيجابياً في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

إن حزب العدالة والتنمية والساسة القائمين عليه في سياستهم الجديدة والتي تقوم على التوازن وتصفير المشكلات مع جميع الدول، سوف تفتح لها آفاقاً جديدة في التعامل مع العديد من الدول، وخاصة في الجانب الاقتصادي، حيث أصبح معدل النمو الاقتصادي داخل تركيا أضعاف ما كان عليه سابقاً، خصوصاً بعد أن بدأت الاستثمارات العربية والأم وال والودائع في التوجه نحو تركيا، وعلى المستوى العسكري فإن الصادرات العسكرية الأمريكية إلى تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بلغت ٣ أضعاف الصادرات الاسرائيلية، أي أن حكومة حزب العدالة والتنمية تحاول الخروج من تحت عباءة إسرائيل على المستوى الاقتصادي والعسكري وبالتالي ينتج عنه تحول في المصالح وينعكس على ذلك على استدامة هذه العلاقات وطبيعة مستواها.

المصادر:

١) باييس دانييل، بروز التعاون التركي الاسرائيلي، مجلة البيان، الكويت، العدد ١٢٥، ١٩٨٩.

٢) بشارة بحبح وليندا بتلر، إسرائيل وامريكا اللاتينية: البعد العسكري، ترجمة أسامة البابا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧.

٣) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١٩٩٩، بيروت.

٤) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٥، بيروت،.

٥) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦، بيروت.

٦) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧، بيروت.

٧) جلال معوض، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، سوريا، العدد٢، ١٩٩٩، ص٣٣

٨) جلال معوض، العلاقات التركية الاسرائيلية حتى نهاية التسعينيات، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٤، ١٩٩٨.

٩) حبيب كمال، بعد معركة غزة الدور التركي من الجسر إلى العمق، مركز دراسات الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٤٨، لبنان، ١٩٩٨، ص٢٠٥.

١٠) خليل الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، د.ن، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٠٤.

١١) درويش، فتحي، العلاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية الدوافع والأهداف، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠.

١٢) عبدالرحمن هواري، التحالف الاستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وكل من أمريكا وتركيا، مجلة الدفاع، العدد ١١٩، حزيران ١٩٩٦.

١٣) عودة جهاد، التحالف العسكري، الإسرائيلي التركي، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٠٠٩، العدد١٥٣.

١٤) عوني السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية، مجلة الفكر السياسي، لبنان، ٢٠٠٢ العدد١٥.

١٥) فيليب روبنس، حلقة نقاشية حول التعاون التركي– الاسرائيلي، الباحث العربي، العدد ٤٧، حزيران، ٢٠٠٧.

١٦) كامل عثمان، تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر، مجلة الدفاع، عدد ١٣، ١٩٩٧.

١٧) محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركية – الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، مجلد ١٠، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، تموز ١٩٩٨.

١٨) محمد نور الدين، تركيا والشرق الاوسط، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد١١٤، ربيع ٢٠٠١.

١٩) نور الدين محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٦.

٢٠) هاكان يافوز، العلاقات التركية–الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد بلا، ١٩٩٨.

٢١) هشام عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل في التسعينيات، مجلة البصائر، لبنان، ٢٠٠١، العدد٢.

٢٢) الوثائق السرية للمخابرات الامريكية، المخابرات الاسرائيلية، ترجمة مجدي نصيف، الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٤.

٢٣) وصال العزاوي، أبعاد التعاون التركي– الاسرائيلي، دراسات استراتيجية، بغداد، العدد٥، ١٩٩٨.

٢٤) الون ليال، تركيا في الشرق الاوسط:نفط وإسلام وسياسة، ترجمة عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٥) Dahl, B. Slutzky, D., Timeline of Turkish-Israeli Relations, 1949– 2006, The Washington Institute for Near East Policy, 2006.

٢٦) Gregory, A. Burris, Turkey Israel Speed Bumps, Middle East, 2003.

٢٧) Hazbai, P, Political Troubles between Turkey and Israel, the Washington Institute, for Near East Policy Turkish Research Program, 2004.

٢٨) Ihsan Gurkan, Turkish- Israeli Relation and the Middle East, Peace Process, 1993.

29) M.Hakan Yavuz, Turkish-Israeli Relations Through the lens of the Turkish Identity, Journal of Palestine Studies, vol.27, No, 2, 2008.

٣٠) Nachmani, A., The Remarkable Turkish Israel Tie Middle East vol, No.2.1988.

٣١) Neill Lochery, Israel and Turkey.Deeping Ties And Strategic Implication 1995-1998, Israel Affairs, vol.5, No.1, Autuman, 1998.

٣٢) Osullivvan, A., Defense Ties with Turkey bolstered, The Jerusalem post Internati-

٣٣) Raphael, I, The Turkish Israel odd Couple, Center for Publishing, Tel Aviv, 2005.

٣٤) Sowsal, I., Turkish Arab Diplomatic after the Second World East Foundation forStudies on Turkish (1945 - 1986), Burgue Publishing, 2011.